العودة إلى العقول

نصري المعلوف

ناقش النائب نصري المعلوف البيان الوزاري لحكومة الرئيس الشهيد رشيد كرامي في جلسة الخامس من حزيران سنة ١٩٨٤. وقد اخترنا هذا الجانب من الكلمة التي ناقش بها النائب، نظراً لما تضمنته من مواقف عن الطائفية وملامستها لقضايا دستورية وهنا النص[١]:

أنا أتساءل هل نحن في موقف يسلب الحرية ويفرض على النائب أن لا يقول قوله وهو آمن؟ هل هذه بيعة يزيدية جديدة، يوم وقف عمرو بن العاص قال: أما أمير المؤمنين فهذا، وأشار الى معاوية، وأما خليفة أمير المؤمنين فهذا، وأشار إلى يزيد، وأما شكل البيعة فهذا، واستل حسامه. وكان الذي كان، وكانت كربلاء وبعدها مئات من الكربلاءات مما شقّ صفوف هذه الأمة وما زلنا نبكي ونعاني من تلك المأساة التي قضت على الشورى وهي شرف تلك الأمة، وأمرهم شورى بينهم، فالمجلس لا يريد أن يُسلَّ حسام في وجهه، المجلس هو هذا الشعب النازف، إنهم هؤلاء الذين وكلوا إلينا أمرهم، وإن النائب ليتحسس بحس الملايين الثلاثة، واي واحد منا لا يستطيع أن يضع جوازه في جيبه ويذهب إلى حيث شاء من اقطار الله، ولكن في أذنيه صوت ثلاثة ملايين لبناني يقولون إلى أين؟ وكم واحد يستطيع أن يحمل جوازه ويهرب إلى الخارج، وهذه الأرض التي أحببناها هل نحملها معنا؟ وإذا ذهبنا وشاهدنا

(١) يمكن العودة للنص الكامل للكلمة في: **محاضر مجلس النواب اللبناني**، الدورة الاستثنائية، جلسة الخامس من حزيران ١٩٨٤، ص٣٣٨ وما يليها؛ **البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب**، اعداد وتحقيق: د. يوسف قزما الخوري صفحة ١٨١١ وما يليها.

صورة من صور شجرها أو جبلها تغرورق عيوننا بالدمع ونسأل إلى أين ونعود.

الحرب... لأن هنالك مطالب، ما هي هذه المطالب؟ يقول بياننا: يعود ذلك إلى أسباب وعوامل سياسية.

يعني ما هي الأسباب والعوامل، وسآتي عليها في بحث الموضوع السياسي، ولكن لا يمكن أن نغفل حقيقة تجبه وجوهنا كل يوم، صراخ في كل ناد وفي كل ناحية، حقوق طائفية، كل طائفة لا تتكلم إلا عن حقوق الطائفة، لكل طائفة حقوقها.

إسمحوا لي أن أتحدث في موضوع قد يبدو غريباً في خضم هذه الجلبة الطائفية، ما هي حقوق هذه الطوائف في الوطن، هل للطوائف حقوق، من قال: أنا أقول لكم حقوق الطوائف منصوص عليها في المادتين ٩ و١٠ من دستورنا؟

للطائفة حقوق، «حرية الإعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام، وهي تضمن أيضاً للأهلين على إختلاف مللهم إحترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية... ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة» وفقاً للأنظمة شرط أن لا تخل بالقوانين والمعارف العمومية. هذه حقوق الطوائف.

أنا في طائفتي اشعر أن لي حقاً في أن أسمع القداس عند البطريرك مكسيموس حكيم، وأن أضرب الجرس في قريتي، وأن تجري جنازتي على مذهب معيّن، وللآخر أن يؤذن ما شاء وقد أطرب أكثر منه لسماع آذانه، وأن يصلي على كتاب ربما كان لي شرف العلم به مثله ولآخر ما شاء، ولكم حقوق شخصية، تتزوج توصي، تطلّق تنصب وصياً على أولادك ما تشاء، هذه حقوق الطوائف التي رعاها الدستور، أما حقوق الطوائف الأخرى فهي ليست حقوق الطوائف هي حقوق الأفراد، وهل المواطن بحاجة إلى تذكيره أنّ له على الدولة حقوقاً، الجنسية، المساواة، التمتّع بالحقوق المدنية والسياسية، حرية الإعتقاد، تولّي الوظائف، إبداء الرأي، حرية الإجتماع، حرمة المنزل، التملّك، حماية الملكية، الكرامة، التعليم، الصحة، تسهيل طلب الرزق الخ... كم يسعدني أن أسمع مقاتلاً أو قائداً أو زعيماً يقول إني أحارب كي ينال المواطن ما يستحق وما يجب على الدولة أن تعطيه في التعليم والصحة والحماية والحرية الخ... أما أنا فآتي إلى الدولة وأقول لها أعطني حقوق الكاثوليك، ما هي حقوقهم؟ وقلت هذا الكلام وشاهدي على ما أظن معالي الوزير جوزف سكاف، قلته في مجلس أعلى في حضرة بطريرك طائفتي ومطارنتها وعلية بنيها قلت: ما هي حقوق الطوائف، أنا أريد أن أسأل منذ ثلاث سنوات، كان رئيس غرفة رئاسة الجمهورية مارونياً، وكان أمين عام الخارجية مارونياً، وهما اليوم كاثوليكيان سألت: كم عدد هذه الطوائف؟ قالوا مئة وعشرين ألفاً، سألتهم ماذا ربح المائة وعشرون ألف كاثوليكي من وجود الأستاذ جوزف جريصاتي في غرفة رئاسة الجمهورية، ماذا ربح؟ هل سعد في بيته، هل زاد مدخوله هل تعلّم أولاده، هل أعطي حقاً غير ذلك، أي شيء...؟ وماذا يستطيع أن يعطني إبن طائفتي، إذا ذهبت اليه، أفرضوا أن من طائفتي قاضياً أمثل أمامه، أترافع في دعوة هل أنا آمل أو أرجو أن يعطيني حقاً لأنني محام كاثوليكي وهو كذلك، لا يقع هذا في ذهن أحد ولن يكون القاضي يحكم بالعدل، والموظف يفترض أنه يقوم بوظيفته بين اللبنانيين، لا ينظر هذا إنه من طائفتي أو من غير طائفتي، وأظن إذا كان هنالك من يرى غير هذا الرأي فإن واجبنا نحن أن لا تجرفنا هذه الموجة، التي أخذتنا فأضاعت رشدنا، أنتم كلكم تعرفون هذا... فلماذا نحن

تدفعنا موجات البدائية، وعماوة العماوة الجهلاء، فننسى مكانتنا العلمية وتفكيرنا المدني ورأينا في ما نحن من بشر متمدّن فنطالب، وظّفوا فلاناً فتنصف الطائفة، ماذا تنفع؟ أنا اليوم أريد أن أسأل أي طائفة تعتبر نفسها مغبونة اليوم إذا جاء واحد من رجالات هذه الطائفة وتسلّم مركزاً لم يكن لهذه الطائفة من قبل، ماذا تكون النتيجة أن نفعنا فرداً من ٣٠٠ ألف أو ٥٠٠ ألف فأصبح عنده وظيفة لها مرتب في آخر الشهر، هذا كل شيء، ماذا انتفع هؤلاء الألوف ومئات الألوف منها؟ لا أعلم إلا إذا كان في ذهننا أنه من كل من هذه الطائفة سيصطحب وسيحابي أبناء طائفته ويسرق الآخرين على حساب المصلحة والقانون، وهذا لا سمح الله أن يفترض في أي لبناني يتسلم مسؤولية.

لماذا لا نأخذ الأشياء بطابعها كما يذهب الناس، هل رأيتم أن رجلاً وقع ابنه في مرض، هل يسأل مَن هو الطبيب من طائفتي الذي يعرف كيف يعالج ولدي، وقع على ولدي مرض في عينيه، فقيل لي: ان البروفسور سنو هو أستاذ في طب العيون، هل يمكن أن أسأل ما طائفته أم أقول ما كفاءته، وهذا لا يجبرني أحد.

إذا أوكل لي أحدهم قضية ما، هل يسأل إذا كنت من طائفته؟ اللهم ان أكثر موكلّي ليسوا من طائفتي ولكن عندما تصل قضيتهم إليّ فأشعر انهم صاروا من نفسي ومسؤولاً عن كل مصلحة لهم. الناس هكذا، فلماذا ننجرف بموجة الطائفية ولا نعرف كيف نتخلص منها، وعوض أن نرفع المجتمع إلى المستوى اللائق من التفكير ننزل نحن إلى مستوى مثل هذه الأمثولة ونتغنى بها ونقيم عليها مجداً وقيادة ولا أدري ماذا بعد ذلك.

حرام ثم حرام أن لا ننتبه إلى مثل هذه القضية. ما حقوق الطوائف؟ ما الوظائف؟ هل يعني أن وزير الخارجية سيأتي بمنتخبيه ويحشرهم في وزارته؟ كيف؟ هل يستطيع؟

يجب أن نصرخ وليسمع الجميع أننا لسنا هكذا ولا يمكن أن تجرفنا هذه الموجة الجهلاء.

من البيان الذي نحن بين يديه ولا أقول هو بين أيدينا، من بياننا أنه يجب أن نداوي مصائبنا بخطة جديدة هو كما أسموها عدم الانحياز.

إذاً مثلما أعجب أن تقوم هذه الحرب وأن يسقط ألوف الشهداء وأن ينتهي لبنان لأن مدعي عام التمييز من طائفة يجب أن يكون مكانه واحد من طائفة أخرى؟ أعجب أيضاً أن يقول قائل أن ما ابتلينا به إنما كان بسبب الانحياز. الانحياز إلى مَن؟ هذه الدولة مرت عليها رجال ما زالوا بحمد الله أحياء بيننا لا أقول يرزقون بل أيضاً يحكمون. متى انحزنا؟ يا دولة الرئيس، متى كان لبنان منحازاً وإلى مَن انحزنا، هل وقعنا في هذه الحرب لأننا كنا منحازين؟ منحازين إلى مَن؟ ومتى؟ وإذا انحزنا فما تأثير ذلك على روسيا أو أميركا؟ هل إنحزنا إلى أميركا وغضبت روسيا واختلفت على ما نحن منه؟ إذاً ما معنى أن نلبس أنفسنا ثياباً لم نلبسها ولم نكن نحن فيها.

سياسة عدم الانحياز لمن؟ نعم نحن إنحزنا إلى قضية قلنا ولا نزال إنها قضيتنا، قضية عربية وقضية إسرائيلية صهيونية، وهل يستطيع أحد أن يقول لنا لماذا؟ نقول له: ان شذاذ الآفاق جاؤوا من أوروبا ومن بولونيا إلخ... واحتلوا الأرض هي أرضنا وشردوا أهلها الذين هم أهلنا ورموهم في البر والبحر.

هذا الانحياز هو موقف يشرفنا، أما في السياسة لمن إنحزنا؟ ومَن شعر بانحيازنا وما تأثير هذا الانحياز إذا وُجد؟

ولكن يبدو أن هنالك خطة جديدة يقال لها عدم الانحياز، التحرر يقصد به اجلاء جيش العدو عن أرض الوطن، هذا هو التحرر برأيي.

لسنا بأول دولة غلبت على أمرها في حرب، واحتلت أرضها نتيجة الحرب، ولكن تحرير

الأرض له وسيلتان، التحرر من أنفسنا والتحرير بفعلنا، ما كانت وسائلنا؟ هناك وسيلة من اثنتين إما أن نحارب وإن لم نستطع اليوم فنصبر إلى أن نستطيع أو نحالف مَن هم أقوياء وينشطون لمؤازرتنا فتكون القوة هي التي تقمع القوة، أو أن نطالب.

أما اللجوء إلى قرارات مجلس الأمن فهذه حجة.

وأعجبتني كلمة لدولة رئيس الوزراء قالها منذ أيام في مناسبة مباركة قال: لقد أصبح مجلس الأمن حائط مبكى، إذاً البكاء لا يحرر أو يعطي حقاً، إنما نعود لنقول أخذنا طريق المفاوضة ونحن في هذا لم نكفر في الماضي ولن نكفر في المستقبل.

لسنا وحدنا من يقول هذا القول، الدول العربية الشقيقة في اجتماعها في قمة فاس أقرت مبدأ التفاوض ولم يشر أحد إلى الحرب، ولم يقل قائل إننا في سبيل تجهيز حملة تجلي العدو عن أرضنا.

وإذا كنا في هذه القدرة وأوتينا القدرة في المستقبل فإني أتمنى أن لا ننسى في قوميتنا وفي عروبتنا أن صيدا وصور ليستا أعز من حيفا ويافا.

إنما في المفاوضة يجب أن نخضع إلى الواقع ونسلك السبل العملية، لا نفاوض مباشرة إذا صح لنا من يساعدنا ويتولى الأمر عنا في هذه المفاوضة فأهلاً وسهلاً، إنما إذا كان لا بد من أن التقي خصمي وجهاً لوجه لأقول له: أنت ظالم، فلماذا لا أفعل؟ كنا فيما سبق من الزمن نذهب إلى «كليشيه» إسرائيل المزعومة، ظلت مزعومة إلى أن خنقتنا في عاصمتنا ونقول مزعومة. وقد التقيت مرة ضابطاً ظريفاً أحيل على التقاعد قال لي: والله لو لم تكن مزعومة لمسحناها مسحاً، إنما أخاف إذا قابلناها وحاربناها أن لا تكون مزعومة ونعترف بها.

أرجو أن نعود إلى عقلنا، إذا كان التفاوض يؤدي إلى الإجلاء فلا بأس وبأية وسيلة كانت.

ولا أظن أحداً من علماء القانون الدولي يقول انه عندما جلس أنطوان فتال مع كمحي وغيره على الطاولة بذلك اعترفنا بدولة إسرائيل، لم نعترف ولن نعترف ولكن نعتز إنه يجب أن تنسحب من أرضنا، أصل يا سيدي، إلى موضوع هام جداً وهو الجيش.

فالجيش هو وحده يحافظ على الأرض والكرامة والإنسان، وأتوقف عند عبارة «تحييد الجيش بالنسبة إلى الصراعات الداخلية من دون أن يمس ذلك دوره في حماية أمن الدولة» هذه حكاية الحكايات منذ بدء الويلات.

أولاً: ماذا تريدون أن نفهم ويفهم الناس جميعاً من القول «الصراعات الداخلية».

أنا أذكر أنه في العام ١٩٧٣ كان لي شرف العمل في وزارة الدفاع، وكان الرأي الجماعي أنه يجب تعزيز قدرة الجيش عدة وعدداً. وبدأنا نعمل ليل نهار، وكان هناك الخطة أ، ب وت إلخ... يعني الخطة التي تكلف هذا المبلغ أو ذاك.

يومها التقيت زعيماً كبيراً وكان معارضاً قال لي: ما حكاية تعزيز قدرات الجيش؟ قلت: أليس هذا ما تطلبونه دائماً؟ قال: لا، إن هذا الجيش إذا تعزّز لن يكون الدرع التي تحمي الوطن من العدو، إنما يقصد بهذا قمع التحرّكات الوطنية.

منذ عشر سنوات ما كان يجوز أن يعزز الجيش كي لا تقمع التحرّكات الوطنية. قلت له بكل تواضع، يا سيدي: إذا كانت التحرّكات الوطنية، تحرّكاً شعبياً ديمقراطياً مسالماً فلن يقمع وأهلاً وسهلاً به ومرحبا، أما إذا كانت التحرّكات الوطنية بالسلاح فما واجب الجيش أن يعمل؟

يبدو إننا منذ ذاك الحين وقبل ذلك درجنا على تحييد الجيش. تحييد بين مَن ومَن؟

الصراعات الداخلية كيف تكون؟ أنا أريد أمراً محقاً كان أو غير محق، وربما كان مطلباً نبيلاً،

فأجمع قومي وآتي بطريقة من الطرق بالأسلحة والأموال وأهجم على المخافر وعلى الوزارات وعلى الناس وأقطع الطرق وأفرض الخوّة وأعمل جمارك وأعمل ما شئت. إذاً ماذا يكون موقف الدولة وموقف الجيش؟ تحييد هذا الصراع الداخلي. صراع بيني أنا الخارج على القانون الذي يريد أن يفرض أمراً بالقوة وبين الدولة: ماذا يكون موقف الدولة؟ الدولة من هي؟

الدولة: رئاسة، أشخاص، رئيس الحكومة رجل ككل الناس لا يحمل سلاحاً ولا يخاصم أحداً ولكن قوته أنه يأمر، يأمر القوة التنفيذية أي الجيش. لم ننته بعد من الأسطورة التي نخرت عظم هذه الدولة وهي أن القانون ينفّذ بالتراضي.

وأعجب من ذلك إنني أصل هنا إلى فقرة في البيان الوزاري تقول: إعتماد السبل الديمقراطية لحل النزاعات الداخلية، وإلغاء جميع المظاهر المسلّحة وكل ما من شأنه منع الدولة من ممارسة مسؤولياتها، بما في ذلك حل الميليشيات المسلّحة ومنع الجبايات غير القانونية وإقفال المرافىء غير الشرعية، كل ذلك باعتماد السبل الديمقراطية.

حسناً، أتمنى هذا وأتمنى أن يجتمع رئيس الحكومة وهو الهادىء الأعصاب، النيّر الفكر، الموثوق فيقنع جميع هؤلاء أن يثوبوا إلى رشدهم وأن يعطوا للدولة ما أخذوا منها وأن وأن وأن... جيد، إنما إذا لم يتمكن من إقناع واحد لا يريد أن يتخلى عن منصب أو مكسب فماذا نعمل؟ نحيد الجيش؟

الجيش رمز القوة، والدولة ما هي: فريق من الناس، وهذا تعريفها القانوني، جماعة من البشر تقيم على أرض معلومة الحدود ويحكمها نظام ينفذ بالقوة، هذه هي الدولة، إذا سقط الشرط الأخير بطلت أن تكون دولة، أصبحت أخوية وأصبحت جمعية خيرية، فالقانون ليس الكتاب وليس القاضي، القانون هو النفاذ، هو القوة التي تنفّذ، فإذا كان التنفيذ بالتحييد بين رمز القوة، الشرطي، وبين المجرم، فلن يبقى قانون، بل يصبح رواية، مجموعة أماني وأحلام فالقانون هو النفاذ.

فتحييد الجيش أو تحييد القوة بين المواطن المسالم وبين الحق العام، بين المصلحة العامة وبين أطماع فرد خرج على القانون، هذا ما لا أفهمه في تكوين الدولة.

ولن تقدم دولة تسلك هذا المسلك وتنهض على مثل هذه القواعد.

أصل إلى موضوع حلو جداً وعزيز عليّ كثيراً. موضوع أخذ من حياتي الكثير، من وقت وإجتماعات وكلام وإنتاج أقلام، هذا الموضوع هو عروبة لبنان. وهذا عام جداً لأنه اعتبر بعد هذا الصراع الدموي وفي إجتماع تلفتت إلينا فيه جميع دول الأرض في «جنيف» ومثلنا فيه كبراء من قومنا، يبدو أن هناك، جنينا كسباً عظيماً جداً وهو أن لبنان عربي.

ويقول البيان: كان حصيلة التفاهم الذي حققه اللبنانيون من خلال الإتصالات التي تمت جملة مبادىء وإصلاحات تشكّل برنامجاً منها عروبة لبنان.

لبنان عربي الإنتماء والهوية وعضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها، على أن تجسّد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقوق والمجالات دون إستثناء.

عروبة لبنان هذا كسبناه ولم يكن من قبل موجوداً في أرضنا كيف؟

أولاً: ما هو مفهوم العروبة؟ خطب وإجتماعات في الجامعة وأقلام حفيت وبريت. ما هي العروبة؟ لم يستطع أحد أو جماعة حتى اليوم أن يضعوا تحديداً علمياً صارماً حازماً «لكلمة عروبة»، إذا كانت العروبة الإنتماء إلى الجنس العربي، فهذا لا ينطبق على مفهوم العصر وعلى ما التزمناه في إجتماعاتنا وفي تكوين الجامعة العربية.

العرب أو الدول العربية، ليست هي تلك التي تنحدر جميعاً من نسل إسماعيل بن إبراهيم؟ هذا ليس صواباً. العرف ليس في العروبة من شيء، بل الذي نعرفه جميعاً أن العرب عربان.

العرب العرباء وهي التي انقرضت، والعرب المستعربة وهي التي منها قريش نفسها. إذاً لسنا بصدد الكلام عن تسلسل عرق في العرب؟ وأي دولة عربية وأي ملك وأي رئيس وأي كبير حتى من دعاة القومية العربية يستطيع أن يرد نسبه إلى إسماعيل؟ من؟.

الدول العربية أو العروبة ليست رابطة عرقية كما يظن البعض.

على أنني أشكر دولة الرئيس سلام عندما قال: إن الذين أيقظوا وأكدوا إلتزامهم بالعربية أو بالعروبة قوم من هذا البلد. وكلنا نذكر أن النهضة العربية جاءت في أواخر القرن التاسع عشر عندما قال إبراهيم اليازجي: تنبّهوا واستفيقوا أيها العرب.

وإبراهيم اليازجي كاثوليكي وأنت تكلّمت فقط عن الموارنة.

قال يوم كان الطغيان الطوراني يجتاح الأمبراطورية العثمانية، وكانت موجة التتريك تكاد أن تمحوا مأثرة وتراث العربية اللذين تعتز بهما، أيقظهم وبدأت عند ذلك النهضة الجديدة. ووديع عقل يقول: في إنجيلها والضاد في قرآنها، وجعلت الأخطل الصغير يقول: مكة والقدس منذ التحما قبلتانا وهوى العرب هوانا ومشينا فيها، إلى آخر.

ويقول أمين نخلة:

رسالتان كريمتان في بلاد العرب، في رثاء الملك فيصل، واحدة لابن عبدالله إسمها الإسلام وواحدة لابن الحسين إسمها العروبة. فمن آمن بالأولى وجب عليه الإيمان بالثانية ومن آمن بالثانية فهو حلّ من أختها؟ وتربة فيصل، لكم دينكم ولي ديني. لا إكراه في الدين.

سيدي، هذا ما نعتزّ به ولنا في ذلك تاريخ وكلام، وما كان يوم في أيام الميثاق الوطني والدعوة إلى الإنضمام، أو ما كان يوم ذلك جامعة عربية، بل جاء في بيان الحكومة كما تعلم «ذو وجه عربي» يوم وضعت هذه العبارة لم يعترض أحد يومذاك، ولم يرتفع صوت يقول كيف تقول لبنان، ذو وجه عربي، لماذا لأن الأمر راسخ في النفوس، والقضية واضحة أمام الجميع وكانت موضع إعتزاز لكل واحد.

الاعتراض جرى يوم ميثاق الجامعة، ليس على الوجه العربي، إنما الاعتراض يومذاك على أن ميثاق الجامعة العربية فرض على الأعضاء أن يتقيّدوا بما تقرره الأكثرية، فجاء التعديل برئاسة المغفور له الرئيس عبد الحميد كرامي قال: إن لبنان ليس منا. قالوا: تؤخذ القرارات بالأكثرية، ويرضخ للقرار من قبل به. هذا هو التعديل الوحيد الذي جرى يومذاك على ميثاق الجامعة العربية.

يا سيدي: المسيحيون أصلاً في عروبتهم. أرجو أن يسمح لي أن أذكر بأنه يوم الدعوة ونزول الرسالة كان في مكة من المسيحيين جماعات وكان هناك قس، رئيس ديني وهو ورقة بن نوفل بن اسد بن عبد العزة، وهو ابن عم السيدة خديجة زوجة الرسول عليه السلام، وهو الذي جاءه فطلب منه جد النبي يدها فأرسلت خديجة إلى أعمامها فحضروا، وأرسل محمد إلى أعمامه فحضروا هم أيضاً. واجتمع الناس وخطب أبو طالب وقال: وإبن أخي له في خديجة بنت خويلد رغبة، ولها فيه مثل ذلك.

وخطب القس ورقة بن نوفل وقال: «والحمدلله الذي جعلنا كما ذكرت وفضلت على ما عدوت، فنحن سادة العرب وقادتها وأنتم أهل ذلك كله، لا ينكر العرب فضلكم، فاشهدوا عليّ يا معشر قريش اني قد زوجت خديجة بنت خويلد من محمد بن عبدالله وهو ابن عمها ووليته أمرها».

كان في مكة مسيحيون وكان في الجزيرة كلها مسيحيون، يا سيدي، يوم فتح مكة، وهو

يوم عظيم، دخل الرسول البيت فأرسل الفضل بن عباس بن عبد المطلب فجاء بماء زمزم ثم أمر بثوب مبلل بالماء وأمر بطمس تلك الصور فطمست وقال: امحوا جميع الصور إلا ما تحت يدي، فرفع يديه عن صورة عيسى بن مريم وأمه. جاء في كتاب أخبار مكة للأزرقي، هل كتب عن المسيحية أفضل مما جاء في القرآن.

ويقول الجاحظ:

كانت النصرانية قد وجدت سبيلها بين تغلب وشيبان وعبد القيس وقضاعة وسليخ والعباد وتنوخ ولخم وعاملة، وجزام هذا ما يقوله الجاحظ.

إذا كان في اليمن عشر أسقفيات يرأسها قس بن ساعدة الأيادي صاحب «اسمعوا وعوا» في الذاهبين الأولين نعرفها جميعاً. إذاً نحن لسنا غرباء لا على العروبة ولا على العربية، ولا كنّا بحاجة لجنيف أن تعطينا شرف هذا النسب، وقد ارتضيناه وهذا ما نؤكد عليه ولا نتنازل عنه. كنا نقول هذا القول يوم كان العرب فقراء يسكنون الخيام طعامهم التمر وحليب الإبل، ما كنا نقول هذا القول يوم تفجرت الدنيا بين أيديهم ذهباً، وأصبحت نعمهم تطال الكبير والصغير، وأصبح رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك يأتي إلى القذافي فيتربع أمامه في خيمة في الصحراء إلخ...

كنا نقولها ونحن نعتبر أننا أهل لهذا.

سيدي، مَن هم الغساسنة ملوك الشام وقد وفد عليهم شاعر النبي حسان بن ثابت وفيهم قال:

لله در عصابة نادمتهم
يوماً بجلق في الزمان الأول
بيض الوجوه كريمة احسابهم
شم الأنوف من الطراز الأول

وفيهم قال النابغة:

مجدهم ذات الله ودينهم
قويم فلا يرجون غير العواقب
إذا مشوا بالجيش حلّق فوقهم
عصائب طير تهتدي بعصائب
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
بهنّ فلول من قراع الكتائب

وكانوا في الشام يوم الفتح، وأداروا ظهرهم إلى بيزنطية ولم يلتفتوا إلى ملوك بيزنطية، فقاتلوا إلى جانب إخوانهم وغلّبوا القومية على الدين، هؤلاء الذين كانوا ملوكاً في الشام غلبوا القومية العربية على دينهم، أين نحن منهم اليوم.

صائب سلام ـ بدنا المدفع يسمعك.

نصري المعلوف ـ مين ما سمع يسمع.

سيدي، تحت أعلى منبر هنا، وأنتم أرقى متفهمين وسامعين وأنتم، تقودون الناس وتفهمونهم.

الرئيس ـ بعد اللمحة التاريخية التي تتعلق بالسلالة والعرق بدنا نصل إلى العروبة كقضية وكالتزام.

نصري المعلوف ـ أحسنت، وهذا الذي أريد أن أصل إليه. قلت أكثر من مرة وأكرر ليس التاريخ رسالة، إن التاريخ رسول. وفي التنزيل: ﴿ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك﴾، هذا كلام كبير جداً، رسالة من السماء، وهي الرسالة التي تقول وتعتقد أنها رسالة سماوية، فما بالنا برسالة أو بعقيدة أو بمبدأ هو بمثل الحلاوة والجمال والصدق، وإذا به يفرض بالمدفع وإذا به يؤتى بالبندقية ليقول لي إني عربي. ولو سألته ماذا تعرف عن العرب... وتعال لأتبارى معك، ربما قال لي: أسكت واعطني هويتك فإذا أنا كاثوليكي عليّ أن أصلب. لنترك الحكاية العرقية.

سيدي، أمجاد التاريخ العربي لم يقم بها العرب وحدهم، ولكن سميناهم وأدخلناهم على دين القومية العربية، صلاح الدين الأيوبي ليس عربياً، كردي. الظاهر بيبرس البندقداري صاحب عين جالوت الذي فرق صفوف المغول والذي

رد الفرنج عن مصر، شركسي، طارق بن زياد الذي فتح أوروبا في وجه العرب ليس بعربي.

في العلوم: سيبويه ليس عربياً، ابن سينا ليس عربياً، الفارابي تركي، من الشواء، ابن الرومي ليس عربياً وأبو نواس ليس بعربي، ولكن قلنا هم من صميم التراث العربي.

إذاً نحن بغنى أن نذهب إلى جنيف لنثبت عروبتنا. وعلى كل حال نعود إلى أيامنا هذه. نعود لنقرأ «ميثاق الجامعة العربية» هو المحاولة الأولى التي أرادت أن تصب العواطف الجياشة وهذه المبادئ التي كانت في الصدور وغامضة، أن تصبها في قالب عملي فقالت الدول العربية، وجاء في المادة الأولى التي هي أساس الميثاق تقول: تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، ولم يقل من هي، ولا متى تكون الدولة عربية أو غير عربية. قال بين الدول العربية وحرصاً على دعم هذه الروابط وتحديدها على أساس إحترام استقلال تلك الدول وسيادتها قد اتفقوا على عقد هذا الميثاق.

ما تصدى واضعو هذا الميثاق لوضع تحديد ماذا يعني بكلمة دولة عربية، وجرى التعامل أن الدول العربية هي التي ليس لها لغة رسمية إلا اللغة العربية. من هذا إن الصومال دخلت الجامعة العربية وعربيتهم كما تعلمون. الجزائر: كنت أجول فيها وأتكلم العربية، رافعت أمام المحكمة بالعربية فلم يفهمني إلا رئيس المحكمة الذي درس في مصر، والآخرون لا. ولكنها في رأس الدول إذا حددها بما ليس له لغة سوى العربية. لذلك فالعروبة لا دين لها، ليست دعوة دينية، فهو حل من أختها.

تركيا، ليست دولة عربية، وكذلك الأفغان، وباكستان وبنغلادش، دول إسلامية في المؤتمر الإسلامي، وكنا نشارك في المؤتمرات، وهذا من خصائصنا، من مميزاتنا.

إننا نذهب إلى الفاتيكان فتفتح لنا الأبواب ويلاقينا مار بطرس، كنا نذهب إلى مؤتمر الدول الإسلامية فيرتفع صوتنا ويكون لنا كلمة. هذه حضارتنا التي قضت عليها المدافع التي جاءت الآن لتجعلني عربياً بقوة السلاح. أرجوكم إن رسالة رسول «ولا إكراه في الدين».

إننا يا سيدي، وهنا أصل إلى ما يخطر في بالنا جميعاً، لماذا نشعر بهذا النقص دائماً تجاه شقيقاتنا، الدول العربية، لماذا نشعر اننا قصرنا ليرد في ميثاق جنيف أن لبنان عربي؟ ولبنان ملتزم بكافة المواثيق وجسدت الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء لماذا هذا؟ ما هو القانون أو الدستور الذي تمتحن فيه عروبة الدول العربية، أليس ميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك. تعالوا... هذه مواثيق مجلس الجامعة واجتماعاتها، قولوا... أي قرار اتخذه مجلس الجامعة أو مجلس وزراء خارجية دفاع مجلس الجامعة، أي قرار اتخذ رضينا به ولم نلتزم متى؟ ولا مرة. أي دولة من شقيقاتنا تفوقنا في عروبتها أو أفضل منا بالالتزام العربي. أي قرار من قرارات الجامعة لم ينفذه لبنان؟ متى تخلفنا عن الركب العربي، وفي أي موقف؟ لا أريد أن أفاضل وأقول ماذا كلفتنا المواقف العربية في سنواتنا هذه؟

لا غنى عن أحد ولكن لا يجهلنّ أحد علينا. نحن علينا واجبات، أفليس لنا حقوق؟ فميثاق الجامعة ليس عملاً اعتباطياً، لماذا لا تقرأ في معاهدة الدفاع المشترك: تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها يعتبر إعتداء عليها جميعاً، ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها، تلتزم الدول العربية، بل يجب أن تبادر إلى معونة منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء.

نحن نقوم بواجبنا، ولكن أليس لأحد أن

يذكر لنا حقوقاً يعطينا إياها هذا الميثاق.

هوجمنا، حوربنا، تهدّم وطننا، احتلّت عاصمتنا، ماذا كان؟ أقول أكثر، نحن لم نطلب ولن نطلب من أخ أو من شقيقة أن تعمل عملاً فوق طاقتها، نحن لم نطلب منهم أن يجردوا جيوشهم ويقاتلوا العدو الذي اجتاحنا. إن الذي طلبناه منهم هو أنه يا إخواننا... هناك إخوان لنا ههنا تسلّحوا وبدأوا يعتدون على سيادة الدولة وعلى قوانينها. وأرادوا أن ينطلقوا من أرضنا وأن يرغمونا على الاشتباك بالعدو وأنتم تعلمون أن لا طاقة لنا على مقاومتهم، وإنه إذا استمروا في عملهم هذا فينتهي الأمر إلى ضياع أرض عربية هي لبنان. وسيحتلها العدو، نرجوكم أن تقنعوهم وأنتم في مقدوركم أن تفعلوا لأن هذا السلاح ليس من بيتهم، إنه من عندكم، ولكم عليهم دالة وتستطيعون أن تقولوا لهم ارتدعوا... لم يفعلوا حتى هذا إلى أن انتهينا إلى ههنا.

أفيصح بعد ذلك أن نشعر بالنقص وأننا قصرنا بالتزاماتنا العربية. أقف عند هذا وأنتقل إلى حكاية الدستور الجديد.

الميثاق، البيان يبشر ببناء لبنان الغد، وإقامة دولة حديثة. وإن ذلك يتطلب صياغة دستور جديد وإنه سيصار، أو ربما يقولون، اتفق، وأنا أحترم الاتفاق والذين اتفقوا، ولكن ليسمح لنا، نحن ها هنا أن يكون لنا رأي ربما كنا أبديناه في الاجتماع في جنيف أو في لوزان، لو أتيح لنا ذلك، ولكن الحمد لله الذي بقيت لنا هذه الخشبة الصغيرة وهذه الطاولة ذات السنتمترات المحدودة. تقول دستور جديد، وأن يعين هيئة تأسيسية ويعنون بذلك هيئة تعمل على وضع مسودة للدستور الجديد للبنان الجديد.

سيدي، أريد أن أقول إن هذه الهيئة التي تعد دستوراً جديداً، وأنا أعلم أنها ليست هي التي تضع الدستور بل تضع مشروعاً على أن يعرض على المجلس، هذا ما نعرفه جميعاً.

ولكن أريد أن أسألكم سؤالاً واحدا؟ هذا المجلس انتخب منذ ١٢ سنة وجدد له أكثر من مرة، هل هذا عمل دستوري أو نيابي أو قانوني في ظرف عادي، اجتهدنا وقلنا في ظل الأوضاع الأمنية، وبما أن حرية المواطن غير محررة فهو لا يستطيع أن يقوم بواجبه الانتخابي، لذلك لكي لا يقع الشغور في مؤسسات الدولة فيجب إذا كنا لم نرض أن يجري إنتخاب نيابي لأن إرادة المواطن غير محررة ولأن ثلاثة أرباع الوطن محتلة بجيوش غير لبنانية، في هذا الظرف نقبل أن يسن دستور جديد للبلاد؟ كيف؟ أنتم ترضون بهذا؟ وأي دستور هذا. وهل نعتبر نحن الذين ربما نكلف بالنظر في هذا الدستور أحراراً في أن نبدي رأياً؟ وهل صحيح أن هذا رأي الشعب اللبناني؟ لذلك فحكاية الدستور أن سلمنا أن الجديد يحتاج إلى دستور جديد فإن هذا ليس وقته اليوم، وينبغي أن يرجأ إلى موعد آخر، ونؤكد مرة أخيرة أن لا أحداً يتمسك بالدستور على أنه وحي من السماء، فهو من عمل الانسان ويجب أن يعاد النظر في كثير منه. ولا ننكر تغير الأحكام بتغير الأزمان.

انتقل إلى قصة المشاركة.

«وتلتزم الحكومة العمل بموجب ما اتفق عليه كاصلاحات أو كتأكيد على عرف».

والغاية من هذا وتلك السير من الآن في أوسع مشاركة في الحكم وقراراته سواء على قمة الحكم أو على مستوى القاعدة. المشاركة منذ الآن، يعني لم يكن هنالك مشاركة من قبل. المشاركة يا سيدي غير عملية في الحكم. وهنالك عالم في القانون قالها قبلي، لا يوجد كلمة مشاركة في الحكم بل صلاحيات ومسؤوليات. من المباشر الذي يبلغني الاستحضار إلى الرئيس الأعلى ولكل سلطاته وواجباته والتبعة والمسؤولية المترتبة عليه، فلا أفهم كيف تكون حكاية المشاركة هذه وأعجب أنها ترد في باب تحقيق المشاركة.

زيادة عدد النواب على أساس المناصفة لكي يتساوى عدد النواب المسيحيين والمسلمين. فليكن كلهم من طائفة واحدة، ليس هذا المهم. إنما المهم أن نذكّر الناس أن هذا المجلس بدأ حياته سنة ١٩٢٢ وكان يدعى يومذاك مجلس تمثيلي، ثم في عام ١٩٢٦ اصبح مجلساً تأسيسياً وبعد ذلك وإلى يومنا هذا أصبح مجلساً نيابياً. هذا المجلس سنّ عدداً ضخماً من القوانين وانتخب ثلاثة رؤساء جمهورية في عهد الانتداب وسبعة رؤساء جمهورية في عهد الاستقلال ومنح الثقة لعشرات من الحكومات. متى انقسم مجلس النواب مسلماً ومسيحياً؟ متى؟ لم يقع ذلك، لا في تشريع ولا في إنتخاب ولا في موقف، لم ينقسم هذا المجلس مرة واحدة بين فئة مسيحية وفئة مسلمة، لماذا؟ على أننا نقبل بذلك ولا اعتراض عليه.

لا نعترض عليه لو أن البيان يعدنا بدولة حديثة ديمقراطية في إطار جمهوري ديمقراطي. في القرار الجمهوري الديمقراطي يجري تعيين النواب للمراكز الشاغرة والمستحدثة من قبل الحكومة الوطنية؟ إما تعيين ونحذف الديمقراطية والدولة الحديثة. أو ديمقراطية ودولة حديثة ولا يكون تعيين. ربما تجاوزا يعرض علينا بوصفنا مجلس نيابي منتخب، انكم انتخبتم أنفسكم فانتخبوا بعضاً من زملائكم، ربما تجاوزا، وقد جرى ذلك في الدولة الشقيقة الأردن لتعذر إجراء انتخاب في الضفة الغربية بعد أن حل المجلس.

إنما تعيين النواب من قبل حكومة الوحدة الوطنية وتبقى تحمل اسم دولة حديثة ديمقراطية فهذا ما لا يمكن أن يسلم به أحد.

أنتقل إلى نقطة هامة وهي السلطة الإجرائية، منوطة برئيس الجمهورية، يمارسها بمشاركة مجلس الوزراء وهو الذي الخ... حتى كدت أن أقرأ وهو الذي اضحك وأبكى وهو الذي أمات وأحيا واستغفر الله... كل هذا مجلس الوزراء، عال... إنما أنا اشكر البيان الوزاري الذي سمّى رئيس الحكومة رئيس الوزراء ولم يقع في الخطأ الذي وقع فيه مرسوم تشكيل الوزارة، وقد سمعنا رئيس مجلس الوزراء، أرجو أن نلفت إلى هذا لأن مجلس الوزراء هو وزارة مجتمعة برئاسة رئيس الجمهورية، فعندما تكون كذلك فرئيس مجلس الوزراء هو رئيس الجمهورية والتعبير الدستوري للإسم هو رئيس الوزارة، وهنا أصل إلى النقطة الجديدة في تشريعنا وهي أن رئيس الوزراء يشرف على أعمال الوزارة.

هذه بدعة في الحياة الديمقراطية، في الدولة الديمقراطية البرلمانية تطبّق النصوص التي نعرفها في الدستور في المواد ٦٤ و٦٦، يتولى الوزراء ادارة مصالح الدولة، يناط بهم تطبيق القوانين والأنظمة كلٌ بما يتعلق بالأمور العائدة إلى إدارته وبما خص به، ويتحمل الوزراء تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحمّلون إفرادياً تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحمّلون افراديا تبعة أفعالهم، وعندما يقرّر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وفقاً للمادة السابعة وجب على الوزير أن يستقيل. إذاً الوزير هو رأس إدارته وهو مستقل وهو حر، وهو غير مسؤول لا تجاه رئيس مجلس الوزراء ولا تجاه رئيس الجمهورية. الوزير مسؤول ههنا تجاه المجلس، لا يحاسب أحد إلا مجلس النواب هذا هو الحكم. أما إذا اصبح هناك من يشرف عليه ومن يوجّه خطواته، فلن يبقى ثمة أي مسؤولية عليه، وانتقلنا إلى حكم رئاسي عوضاً من أن يكون الوزير موظفاً لدى رئيس الجمهورية كما في النظام الرئاسي، يصبح مسؤولاً أمام من يشرف على عمله. وهذا ما لا أظن أن واضع البيان أراد أن نصل إليه.

سيدي، انتهي إلى كلمة حول المراسيم الاشتراعية التي قيل فيها أكثر مما قال «مالك في الخمر». المراسيم التشريعية أصبحت اليوم

وكأنها مطلب وطني، وأعطيت صبغة سياسية كأنما هي مطلب تحرير الأرض أو توحيد البلد أو جمع السلاح، المراسيم التشريعية مجموعة قوانين، تخضع لرأي أهل العلم والاختصاص والمجلس النيابي، وأعضاء لجنة الادارة والعدل تنبهوا لها قبل الجميع، وكانت يوم صدورها تنشر تباعاً واحداً بعد واحد، وكنا نتتبعها ونقرأها ونكتشف ما فيها من أخطاء، ففيها ما يتعارض مع الدستور، وفيها ما يتعارض مع قانون التكليف، وفيها ما يتعارض مع المبادىء القانونية وفيها ما يصح أن يصدق وأن يسكت عنه. على كل حال، بادر المجلس نفسه إلى وضع يده عليها وبادرنا بدرسها واستعنا بأهل العلم، وتكوّن لنا من ذلك ملف ضخم، كان ذلك قبل أن تتناولها الصحف أو أن تصبح مادة للمعارضة أو للموالاة. القانون ليس لفئة أو لشخص، القانون لجميع الناس فكل خطأ في هذا القانون إن وقع يجب أن يصحح لمصلحة الناس جميعاً، وهذا عمل التشريع وعمل لجنة الإدارة والعدل. وهذه المهمة الأولى لهذا المجلس النيابي، أعطاها المجلس للحكومة ولا أعلم لماذا؟ الحكومة، وكل حكومة وأنتم ايضاً لن يتّسع وقتكم لتدبيج مواد قانون واحد من المائة وواحد وستين قانوناً. أقول لن يتسع وقتكم لكي تضعوا نصوصاً لهذه القوانين ولكي تنظروا ما يصلح منها وما لا يصلح وما ينطبق على المصلحة وما لا ينطبق.

أقول هذا ولا عيب، ولو كان أي واحد في مكانكم، لا يمكن أن يتفرغ لعمل تشريعي، فالعمل التشريعي عمل دقيق جداً، يعرف صعوباته من عاناه. إذاً فإن أخذتم سلطات التشريع ماذا سيكون؟

سيكون ما كان في المرة الأولى، سيكلّف مدير أو رئيس أو مجموعة من الموظفين لأجل النظر ووضع هذه القوانين وهذا ما جرى يومئذ، فيعود ويرجع هذا المرسوم التشريعي وإن اصبح قانوناً سيرجع إلى هذا المجلس.

سنعود نحن مرة ثانية إلى درسه وإلى تعديله أو تصحيحه أو التصديق عليه. إذاً لماذا هذا كله، اذا كنتم ترون في بعض المراسيم شططاً قد يؤدي في حال تنفيذه إلى حذر لا يمكن أن يتلافى، فإنه بمادة وحيدة يستطيع هذا المجلس أن يلغي أو يجمد، مفعول أي مرسوم، حتى جميع المراسيم. وعلى كل حال فلو فرضنا بأنكم شرّعتم، هل انتزعت سلطة المجلس في التشريع؟ ألا يستطيع أن يأتي بها جميعاً أو أن يعمد إلى أي موضوع جرى فيه التشريع فيضع هو قانوناً وأنتم تعملون؟ ومن هو صاحب الحق؟ ومتى يكون القانون قانوناً؟ وما قيمة المرسوم التشريعي إذا اخضع للدرس وجاء المجلس بمادة وحيدة وأوقف مفعوله؟ لماذا تثقلون على أنفسكم بهذا العبء؟ أقول لكم اكثر، قانون الجيش ويعرف ذلك دولة الرئيس سليم الحص. قانون الجيش، كم عانت الحكومة في سنة ١٩٧٩، فما استطاعت أن تضع هذا القانون وكلّفها نزاعات وتنابذ واختلاف وجهات النظر حتى كاد أن يشل العمل الحكومي، فجاء هذا المجلس بالمشروع وفي غيبة الحكومة، فوضع القانون الذي ان لم يكن هو الكمال، فهو الكمال الممكن، وقد تلافينا انشقاقاً في صفوف الشعب يومذاك بوضع هذا القانون. ما الذي يدفعكم أن تحملوا هذا العبء المزعج الثقيل؟ هل سيتسع وقتكم أنتم لقراءة ١٦١ قانوناً ومع ذلك تطلبون سلطات استثنائية لماذا؟ لتحكموا؟ سيدي، أنتم تستطيعون أن تحكموا لو مزقنا هذه المراسيم التشريعية جميعاً، يعني إذا أردنا أن نقفل دكاكين التسلح، إذا أردنا أن نطبّق بيانكم في نزع السلاح، هل ذلك يقتضي تشريع؟ إذا أردتم أن تقبضوا على مجرم وتضعوه في السجن، هل يقتضي ذلك مرسوم تشريعي؟

في قانون حمورابي يوجد نصوص ومواد

تعاقب القتل. أنا لا أرى أن تعطى هذه السلطة التشريعية إلا إلى من أوكل اليه الدستور أمر التشريع، ونعتبر أنكم قمتم بأفضل واجب، وبأكرم رسالة إذا استطعتم أن تقوموا بسلطاتكم التنفيذية.

وأتوقف عند وزير يقول، نحن وزراء بدون صلاحية؟ للوزير كل الصلاحيات ولا تعوزك القوانين فهي موجودة لتطبّق، ولا تلتفت إلى المراسيم التشريعية إذا كان هذا ما يعيقك، ونحن نستطيع أن نصلح أمر هذه المراسيم، لا بل نستطيع أن نجمّد مفعولها نهائياً.

سيدي، أختم كلمتي بالتمني لكم بالتوفيق، وأقول إن البيان الوزاري وحدة متكاملة لا يمكن أن تعطى الثقة على واحد منها ويجزأ الباقي، وأقول إن المبادىء التي وردت في البيان والتي تقتضي تعديلاً للدستور، لا يعني إذا وافق المجلس الآن على البيان أنه قبل بها في تعديل الدستور. فتعديل الدستور يكون وفقاً للدستور، وله اصول خاصة وله أكثرية خاصة، فلا يعني إن وافق النائب أو أعطى الثقة أنه وافق على هذا التعديل أو على هذه المادة الجديدة. وشكراً لكم ولإصغائكم. تصفيق.